الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية

The Economic Crises and Their Effects on the Trajectories of Development

خميس خليل
جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر
khemaiskheliel@gmail.com

ملخص :

تسعى الدول والحكومات إلى تحقيق مستويات عالية من التنمية والتي تصطدم في العديد من المرات بمعوقات شبه دورية متمثلة في الأزمات بأنواعها وعلى الخصوص الأزمات الاقتصادية والمالية .

لذا فإن هدف هده الدراسة التعرف على الآثار الناجمة عن هده الأزمات على مسارات التنمية بمراحلها التاريخية ،وكان لأزمة الكساد الكبير سنة 1929 والأزمة المالية لسنة 2008 الأثر البليغ على مسارات التنمية بمختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا توصلت هده الدراسة إلى عدة نتائج وأهمها :

- الإختلالات واللاتوازنات التي تحدث بين فترة وأخرى تكشف عن هشاشة الطروحات الاقتصادية للتنمية وسلامتها.
- بروز طروحات تنموية جديدة أسسها ومبادئها العدالة والمعاملات الخلاقة بمعناها الشامل .
- الحد من الأزمات يتطلب جهود متظافرة ومستمرة بدءا بهيكلة الاجتماعات وتبني مناهج تربوية وثقافية في إطار التنمية البشرية السليمة .

الكلمات المفتاحية: التنمية ، أزمة اقتصادية ، أزمة مالية ، عدالة .

Abstract :

Countries and governments seek to realise high levels of development. However, they oftentimes encounter quasi-cyclic impediments such as all kinds of crises, and in particular, the economic and financial crises. Thus, the aim of this study is to know the effects resulting from these crises which strike the trajectories of development and its historical phases. Indeed, the crisis of the Great Depression in 1929 and the Financial Crisis in 2008 had a great impact on the trajectories of development with its different kinds: economical and social.

Hence, the study reached several conclusions; most important ones are:

- Imbalances and lack of equilibriums which happen from time to time reveal the frailty of the economic propositions (theses) for development and its security.
- The emergence of new development propositions (theses) which are based on foundations and principles of justice and creative businesses in their exhaustive sense.
- To decrease crises needs concerting and continuous efforts, starting from scheduling the meetings and adopting educational and cultural approaches in the framework of safe human development.

Key words: Development, Economic crisis, Financial crisis, Justice.

تمهيد:

يقول أحد أشهر الاقتصاديين **ساموليسون**:"إن أهم مؤشرات الأزمة الاقتصادية هو ضعف مستوى القوى الاقتصادية التي يحدد معالمها مستوى الدخل الوطني، و الذي نعني به التوازن بين الادخار والاستثمار، وفي هذا فإن التذبذب في مستوى الناتج الوطني قد يؤدي إلى حدوث الجمود والعكس صحيح".

وعلى هذا الأساس فإن الأزمات التي سجلها التاريخ، كانت جحيما على الدول والحكومات والمجتمعات على حد السوى إلا أن هذه الأزمات لم تكن واضحة المعالم والتفسير بحجة أن النظام الرأسمالي بصفة خاصة يتميز بالدورات الاقتصادية، فهي حوادث فصلية مثل تقلبات الطقس.

فهل لهذه التقلبات أو الأزمات أبعاد على مسارات التنمية؟

وهل أسهمت هذه التقلبات في إرساء قواعد سليمة على مسار التنمية سواء وطنيا أو خارجيا تتصف بالثبات والديمومة.

1-التنمية:

1-1-لغة: يقصد بها الازدهار والرفهية وهنا يوحي أن التنمية موجهة إلى مجموعة سكانية.

وهذا يدل على الطموح إلى غد أفضل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وصولا إلى تحسين جودة الحياة بمعناها الواسع.[1]

1-2-اصطلاحا:التنمية بمعناها الواسع تتضمن مراحلها التاريخية المتدرجة ابتداء من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الاجتماعية ومنه إلى التنمية الشاملة وصولا إلى التنمية المستدامة التي تعرفها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي شكلتها الأمم المتحدة سنة 1987.

تعرف التنمية المستدامة أو المستديمة بأنها التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.

يقوم هذا التعريف على ركيزتين أساسيتين:

الركيزة الأولى: الحاجيات الإنسانية الأساسية؛

الركيزة الثانية: القيود التي تفرضها التقنية والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجيات الحاضر والمستقبل.

2-الأزمة:

تعريف الأزمة: ظهر مصطلح الأزمة في علم الطب الإغريقي حيث استخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهم في تطور المرض يتوقف عليها شفاء المريض أو هلاكه، وفي القرن السابع عشر استخدم مصطلح الأزمة للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وفي القرن التاسع عشر استخدم للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي القرن العشرين أصبحت الأزمة تعبر عن حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب، حيث إن هذه الأخيرة تعبر عن حدث مفاجئ يظهر بشكل تتلاحق فيه الأحداث لتزيد من درجة المجهول وتجعل متخذي القرار في حيرة بالغة من أي قرار يتخذونه.[2]

3-آراء فكرية حول الأزمة:

3-1-آراء من منظور رأسمالي:يرى الكلاسيكيون في تفسيرهم للأزمات الاقتصادية الدورية العامة، أنها ليست إلا حدثاً توافقياً عفوياً في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج[3] وأن عدم التناسق الجزئي سوف يزول كون أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بقدرة على التوسع لا حد له مادامت الزيادة في الإنتاج تؤدي كليا إلى زيادة الاستهلاك ولهذا لا وجود لفيض الإنتاج العام، وهذا الحجة حتمية الأداء الاقتصادي الذي يتجسد في آلية المزاحمة أو ميكانيكية المزاحمة.

كما يرى آخرون مثل **سيسموندي** يفسرها على أنها الاختلال في الاستهلاك الضعيف أو عدم إشباعه، أي أن الاختلال بين الإنتاج، والاستهلاك والدخل هي الروافد الأساسية للأزمة لذا يجب أن تكون هناك ملائمة بين هذه العناصر، الإنتاج والاستهلاك والدخل.[4]

3-2-آراء من منظور اشتراكي: ترى النظرية الماركسية أن الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي تحدث بسبب التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج،[5] أي بمعنى نمو الأرباح لصالح المالكين على حساب الطبقات الأجيرة يولد التناقض بينهما مما يتسبب في الأزمة.

3-3-آراء من منظور إسلامي:لقد بنى علماء الاقتصاد الاشتراكيين تنبؤاتهم بانهيار النظام الليبرالي، لأنه يقوم على مبادئ ومفاهيم تتناقض مع العدالة والمساواة التي يرغب الإنسان في السعي إليها إلى جانب ذلك فإن المفكرين الإسلاميين تنبؤا بانهيار النظامين الرأسمالي والاشتراكي لأنهما يقومان على مبادئ تتعارض مع شريعة الله وسننه ومع القيم والأخلاق لأنه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية وهذه الأفعال غير الإنسانية تتعارض مع مبادئ وجود الإنسان.

أي أن الله خلق الإنسان لاستخلافه في الأرض حتى يقوم بتحقيق الحق والمساواة والعدل...الخ.

وفي هذا المجال هناك الكثير من الآيات القرآنية التي وضحها القرآن الكريم في ضبط المعاملات:

«قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى » طه (123)

«...وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ» البقرة (251)

«وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ» الشورى (30)

«وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقاً مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ» البقرة (188)

وحتى لا يكون الاعتداء والبغي بين الناس، وبناء على هذه الأطروحات فإن الأزمة الاقتصادية في الفكر الإسلامي على حد رأينا هي الاختلالات التي تحدث في المقومات للنظام الاقتصادي المتبع الذي أخل بالمبادئ الإنسانية بمختلف معانيها الأخلاقية، الدينية، السياسية، الثقافية.

وفي هذا فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يعتمد في تفسيره للأزمة على الاختلال في المبادئ الإنسانية الآتية وهي:

- مبدأ الاستخلاف: وهي الحاجة إلى العدالة الاجتماعية ليست فقط من طرف الحاكم إنما من كافة المجتمع الراعي والرعية[6].

- مبدأ الاختيار والحرية الاقتصادية: وذلك أن يكون الإنسان في تصرفه يسير وفق ضوابط وأطر شرعية، أي أن يسعى الإنسان إلى الكد وبذل الجهد وذلك بتعظيم أجره وثرواته وبالتوازي في ذلك أن يسعى إلى تحقيق المنفعة لنفسه وللمجتمع، عن طريق الاختيارات الشخصية التي تخدم دينه وأمته لنيل الثواب دون سواه، فعمر الإنسان قصير ولا يبغي بذلك لنفسه أن يسعى إلى الشيء الذي لا يجلبه معه إنما أن تكون تلك الحرية والاختيار العملي الصالح والنافع في دنياه وآخرته.[7]

- مبدأ الإحسان والتعاون: وفي هذا المبدأ أن يكون هناك تعاون أخوي وذلك بتجسيد الإنسان الأعمال الفاضلة في كل شؤون حياته العملية كالتجارة والصناعة والثقافة والتعليم. إضافة إلى التعاون وأن يسعى الإنسان إلى إعانة جميع من في حاجة إليه وعلى التعاون من أجل تحقيق النفع للجميع والأفراد والمجتمع سواء كانوا منتجين أو مستهلكين.[8]

وإذا أخلت المعاملات البشرية بأي مبدأ من هذه المبادئ سابقة الذكر فإن الاختلالات واللاتوازنات والأزمات بصفة عامة آتية لا شك فيها مهما كانت عقيدة، هذه المجتمعات أو توجهاتها العقائدية والفكرية وهذه الاختلالات قد تكون اقتصادية أو سياسية أو ثقافية ...الخ.

4-الأزمة الاقتصادية:إن الإرث التاريخي التنظيري للنظام الرأسمالي يؤمن تماما بتلقائية التوازنات بفعل (اليد الخفية) وفق النظريات التي جسدها الطرح الذي قدمه ساي في قانونه للأسواق أن لا كساد في النظام الرأسمالي إلا أن الأحداث والمتغيرات قد أزاحت ودثرت هذه التلقائية فأصبحت الأزمة الاقتصادية مرتبطة أساسا بالنظام الرأسمالي.

ومنه فإن **الأزمة الاقتصادية** عرفت بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان[9] ، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك[10].

كما يعرفها آخرون: بأنها مرحلة أو طور انحدار الإنتاج في حركة الرأسمال الدورية والتي تعبر أيضا عن التناقضات الداخلية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي ونستطيع أن نميز بين ثلاثة أنواع من الأزمات الاقتصادية.

5- أنواع الأزمات الاقتصادية:

5-1-الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج): ويطلق عليها البعض بالأزمة العامة تصيب كل عملية تكرار للإنتاج أو الجوانب الرئيسية فيها وهي الإنتاج والتداول والاستهلاك، والتراكم. وهذا يعني أن الهزات المتولدة عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقا وحدوثا إذا ما قورنت بغيرها من الأزمات[11]، كما تتميز هذه الأزمة بشمول ظاهرة فيض الإنتاج للعديد من القطاعات حيث تشمل كافة مراحل تكرار الإنتاج فهي أوسع من الأزمة الهيكلية كونها تتصف بالأجل القصير في فيض الإنتاج.

5-2-الأزمة الوسيطة: وهي أزمة أقل اتساعا وأقل شمولا، ولكنها مع ذلك تمس جوانب ومجالات كبيرة في الاقتصاد الوطني هذه الأزمات نتيجة الاختلالات وتناقضات جزئية في عملية تكرار الإنتاج الرأسمالي: وهي لا تحمل طابعا عالميا على النحو الذي يميز به الأزمات الدورية العالمية بفيض الإنتاج[12].

5-3-الأزمة الهيكلية: وتسمى الأزمة البنيوية وتشمل هذه الأزمة في العادة مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي منها على سبيل المثال: أزمة الطاقة أزمة الغذاء أزمة الموارد...إلخ[13].

كما تتميز كذلك بالاستمرارية لقطاع أو مجموعة من القطاعات المتجانسة التي تشمل ميدان معين حيث تحدث من الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك.[14] كما أن لهذه الأزمة مميزات:[15]

- من جراء الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك في مجال معين.

- تتميز كذلك بنقص أو فيض الإنتاج والذي بدوره ينشأ بسبب عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك الذي ينشأ في مجرى الدورة الصناعية للاقتصاد ككل.

-هذه الأزمة قد تكون أزمة فيض الإنتاج وقد تكون أزمة نقص الإنتاج على حد سواء.

6-الأزمة المالية:الأزمة المالية هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول الحقيقية كالآلات والأبنية والأصول المالية كالأسهم والسندات والمشتقات* فإذا انهارت قيمة أصولها فجأة فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تمتلكها في أسواق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في السوق العقاري أو مجموعة من المؤسسات المالية تمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية[16].

كما أن هناك تعريفاً آخر للأزمة وهو: أن **الأزمة المالية** مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أو كلها ويصاحبها تطور سريع في الأحداث ينجم عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة ويدفع في ذلك سلطة اتخاذ القرار إلى ضرورة التدخل السريع لتجنبها وإعادة التوازن لهذا النظام[17].

7-أنواع الأزمة المالية

7-1-الأزمة المصرفية:وتحدث هذه الأزمات عندما يزيد الطلب بصورة مفاجئة في سحب الودائع، مما ينجر عليه عدم القدرة في تغطية هذا الطلب من طرف المودعين، ويحدث بذلك أزمة في السيولة وخاصة إذا امتدت الطلبات التي يقدمها المودعون في بنوك أخرى وبالتالي تحدث أزمة مصرفية[18].

7-2-أزمة الإقراض أو الائتمان: وتحدث عندما تتحصل البنوك على ودائع كبيرة في حساباتها مع رفض البنوك الإقراض خوفا من عدم التسديد فينجم عليه أزمة في الإقراض أو ما يسمى بالائتمان[19].

7-3-أزمة أسواق المال أو حالة الفقاعات: تحدث هذه الأزمة عندما ترتفع أسعار الأصول، حيث تتجاوز قيمتها العادلة، وينشأ بذلك أزمة عندما يكون الهدف من شراء الأصول هو المضاربة على سعره وليس شراء الأصول لأجل استثمارها بهدف الرفع في الدخل أو في زيادة المداخيل وفي هذا فإن انهيار أسعار الأصول، محتمل حدوثها بشكل كبير جدا، وهي مسألة وقت فقط حيث يبدأ هناك اتجاها قوي في بيع تلك الأصول بأسعار منخفضة بالتدريج حتى يمتد هذا الانهيار في الأسعار نحو الأصول الأخرى في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى[20].

7-4-أزمة العملة أو ميزان المدفوعات: تحدث هذه الأزمة عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، حيث تحدث الأزمة عندما تتخذ السلطات النقدية فوار بخفض سعر العملة نتيجة عملية المضاربة وبالتالي وقوع الأزمة قد يؤدي إلى انهيار سعر تلك العملة[21].

8-الأزمات الأكثر تأثيرا على مسار التنمية.

8-1-أزمة الكساد الكبير 1929: ننطلق في عرض هذه الأزمة من خلال المسلمات الفكرية للنظام الكلاسيكي، حيث ننطلق من قول أحد العارفين حيث يقول: **(يعجز الأطباء مهما كانت درجة تفوقهم لمرض لا يمكن أن يوجد).**

ولذلك كان الرأسماليون يؤمنون إيمانا قطعيا بالتوازن حتى وإن حدث اختلال فإن ذلك ناتج لظروف قدرية تنطوي تحت **مبدأ اليد الخفية**، فهي مرحلة ظرفية فقط.

هذا الإيمان القاطع قد ترسخ في أفكار الاقتصاديين الرأسماليين وكانت انطلاقته الأساسية من الطرح الفكري الذي تقدم به آدم سميث حول **مبدأ اليد الخفية** والتي بفضلها تعيد التوازن الاقتصادي بصورة آلية عند حدوث اختلال دون تدخل أي جهة في ذلك حيث كان المعتقد العقادي يؤمن بوجود قوة إلهية تعيد الأحداث إلى حالتها الطبيعية.

إضافة إلى مبدأ آخر والذي يعتبر مكمل للمبدأ الأول وهو **قانون المنافذ (قانون ساي للأسواق)** والذي يرى فيه أن لا كساد في النظام الرأسمالي وأن كل شيء يعرض في السوق يجد الطلب عليه مهما كان نوع هذه العروض حيث أن آلية الأسعار توجه كل من الأعوان الاقتصاديين داخل الأسواق من الاستدلال والترشيد بها للوصول إلى تحقيق غاياتهم.

وفي هذا فإن هذين الطرحين الفكريين يمكن أن ندرجهما في هذا الشكل البياني الذي يترجم فلسفة ساي للأسواق أو ما يسمى بقانون المنافذ.

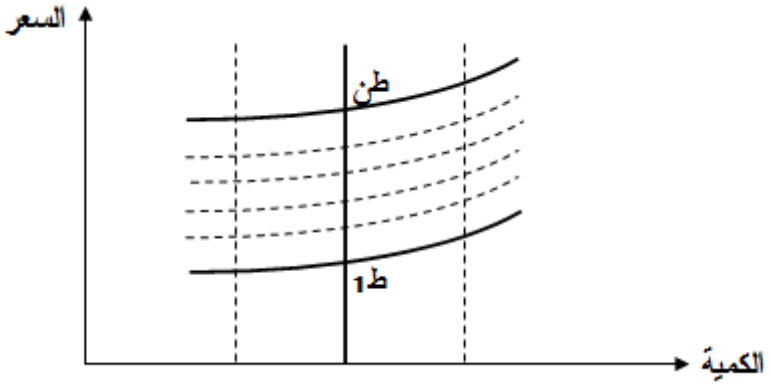

الشكل: يجسد لنا طرح ساي

المصدر: إنجاز الباحث

المصدر: إنجاز الباحث

ومن خلال هذا الشكل الذي يجسد لنا الطرح الرأسمالي الذي يؤمن بأن لا كساد في النظام الرأسمالي لأن سعر البضائع التي تعرض في الأسواق، سوف تجد من يطلب عليها مهما كانت الكميات المعروضة والأسعار المتواجدة.

ونتيجة لهذا الطرح ظهرت أزمة الكساد، لأن هناك اعتبارات سلوكية داخل الأعوان الاقتصاديين، منها درجة الإشباع الذي يرغب الأعوان الاقتصاديين الحصول عليها بأقل تكلفة (المستهلك)، والربح الذي يسعى الحصول عليه المنظم دون التضحية من تكاليفه، لذا ظهرت أزمة الكساد العظيم.

وبالتالي خلال سنة 1929 وفي فصل الخريف بدأت بوادر الأزمة في الظهور لتضع الفكر الكلاسيكي في محنة شديدة حيث كانت البداية ما حدث في يوم 24 أكتوبر سنة 1929 بمدينة نيويورك وهذا اليوم الذي يعرف باسم **الخميس الأسود**، حيث بيعت في هذا اليوم كميات هائلة من الأسهم والسندات التي تمثل أعظم رأسمال الشركات الكبرى حيث هبطت الأسعار إلى الحضيض وخسر الآلاف من الأفراد ثرواتهم ومداخليهم في غضون ساعات قليلة[22].

وظلت الأسعار تتهاوى حيث تدافع الأفراد إلى سحب ودائعهم من البنوك مطالبين بصرف الأوراق البنكية، حيث أدى هذا الإجراء من طرف الأفراد إلى عجز البنوك عجزا كبيرا صارخا فتعرضت بذلك إلى الإفلاس، حيث وصل عدد البنوك التي أغلقت أبوابها عام 1930 إلى 1325 بنك، وارتفع الرقم 2294 سنة 1931, كما أفلس في سنة واحدة 1457 بنك خلال 1933 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لجأت الحكومة في سنة 1933 يوم 26 مارس إلى إيقاف الصرف بالذهب وبالتالي حدث هبوط سريع في حجم الطلب والأسعار والناتج المحلي، وانخفاض معدلات الاستثمار مما أدى إلى المزيد من الهبوط في مستوى الدخل الوطني ولهذا تراكمت السلع والبضائع في المحلات والمخازن ولم يجد تصريفا لها[23].

وبناء على هذه المعطيات فإن أحد المؤشرات التنموية قد انخفضت بشكل مذهل حيث سجلت البطالة سنة 1931 في الولايات المتحدة الأمريكية، 12 مليون بطال وانخفضت الأجورإلى 60%، واكتظت المدن بالعمال العاطلين والجياع والمغلوبين على أمرهم الذين راحوا يبحثون عن الخبز بأي وسيلة[24].

والى جانب ذلك يقول **جوزيف شومبتر**: (لم توجد أي منطقة محصنة من أزمة 1929 لأنها كانت أزمة صناعية وزراعية فانطبقت آثارها السيئة على الجميع وخفضت الدخول والمرتبات في جميع البلاد ولجميع الأفراد إما بطريقة غير مباشرة ناجمة عن سقوط قيمة الدولار أو بطريقة مباشرة بتخفيض الإنفاق الحكومي، الذي اضطرت إليه الحكومات عندما انكمشت مواردها بنسبة ما بين 25 إلى 45%.[25]

وفي هذا فان أزمة 1929, قد نجم عليها آثار كبيرة على المستوى التنموي ويمكن إبراز أهم هذه المؤشرات:

1- انخفاض حجم الإنتاج الوطني في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح ما بين 45% إلى 60%.

2- حدوث بطالة على نطاق واسع قدرت بحوالي 100 مليون عاطل عن العمل في مختلف بلدان العالم.

3- إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية.

4- إن الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد الكبير يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى.

5- انهيار قيم عملات 56 بلد رأسماليا وحدوث تدهور بليغ في التجارة العالمية.

6- انهيار نظام النقد الدولي.

8-2-الأزمة المالية 2008: هي أزمة طفت فوق السطح في خريف 2008 [26] وحدثت بفعل مجموعة متراكمة من الأسباب كان آخرها واقع قروض الرهن العقاري، حيث تزايدت في صيف 2007، حالة التخلف في تسديد دفعات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك حالات حبس الرهن، بسبب عدم قدرة المقترضين عن الدفع لتسديد مستحقاتهم من الرهن العقاري لمساكنهم وجراء هاذين العاملين حدث انخفاض سريع وحاد في الأسعار وبالتالي في حدوث خسائر كبيرة تعد بـ تريليونات الدولارات[27].

وبعد هذه الأزمة تم التوقف المباشر في منح القروض بما في ذلك الإقراض بين المؤسسات المصـــرفية وبفعـــل هذه الإجراءات:

- تراجع معدل النمو الاقتصادي؛
- تزايد معدلات البطالة؛
- الدخول في مرحلة الكساد.

ولكون أن النظام الرأسمالي يتميز بالدورات فإن الخبراء يرون أن السنوات السبع قبل حدوث هذه الأزمة شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا نموا اقتصاديا مرتفعا إلى جانب ذلك كانت هناك إشارات من بعض الاقتصـــاديين توقعوا حالة التباطؤ الاقتصادي في الأسواق الناشئة.[28]

8-3-أسباب أزمة 2008: هناك عدة مسببات لأزمة 2008، ومن بين هذه الأسباب ما هو أخلاقي وما هو تسييري.

الأسباب الأخلاقية:

1- الاقتراض أو الإقراض بفائدة مزدوجة دون توضيحها لطالب القروض أو المستفيدين من القروض والـــذي يعنـــي التعامل بالربا.
2- بيع الدين.
3- تداول الرهون دون قبول أصحابها أو عدم إبلاغهم أي أصحابها الشرعيين.
4- طبيعة مبادئ الاقتصاد الرأسمالي الذي يتبنى مبدأ الحرية المطلقة ومبدأ الربح مهما كانت وسائله وطرق تحصيله.
5- عدم الفصل بين الأخلاق والاقتصاد.
6- المتاجرة والمضاربة في المشتقات المالية.

الأسباب التسييرية:[29]

1- الإقراض بطريقة سهلة دون الدراسة المعمقة؛
2- منح القروض لأشخاص معروفين بعدم صلاحهم الأخلاقي في التسديد؛
3- ضعف النظم التشريعية؛
4- عدم وجود إعلام نزيه وصريح؛
5- تغاظي المسؤولين المصرفيين على السلبيات الموجودة في مؤسساتهم وخاصـــة فـــي التوقعـــات والمخـــاطر،حتى يحافظون على مناصبهم وأجورهم المرتفعة.

وبفعل هذه الأسباب العديدة والمتعددة أدت إلى هذه الأزمة إحداث آثار كبيرة في التنمية ومؤشراتها ســـواءً فـــي الدول المتقدمة أم الدول الأخرى النامية:

- إفلاس العديد من المؤسسات المالية والأفراد إلى درجة خروجهم من منازلهم وهذا أمر غير أخلاقي ولا إنساني.
- ارتفاع أسعار النفط والمنتجات الإستخراجية.
- ارتفاع أسعار السلع المستوردة من طرف الدول النامية والفقيرة(السلع النهائية المصنعة والأساسية: كالأدوية،الحليب، السكر...إلخ).
- ارتفاع عدد المسرحين من وظائفهم حيث بلغ في الصين تعداد 20 مليون شخص فقدوا مناصبهم.
- كذلك فقد حوالي 10.000 عامل مناصبهم في جنوب إفريقيا.[30]

كما سجلت **وكالة تلوميرغ** أن خسائر أسواق المال بلغت حوالي 30 تريليون دولار.

وكذلك البنوك الآسيوية للتنمية قدرت الخسائر بحوالي 50 تريليون دولار سنة 2008.

- كما تم تسجيل عجز في موازنة ألمانيا مقدرة بـــ 3.42 % من ناتجها الإجمالي.
- خسرت بورصة طوكيو باليابان ما يقارب 42% من قيمتها خلال 2008.

- سوق دبي خسرت أسواقها ما يعادل 72%.
- السعودية 57%، أي ما يقارب 1.02 تريليون ريال سعودي أي 272 مليار دولار.
- السوق المصرية 53.9%.
- السوق الكويتية 38% [31].
- أما على مستوى البطالة فقد سجل في الولايات المتحدة الأمريكية 5.1 مليون بطال جديد حيث ارتفعت النسبة إلى 8.50% وهي أعلى نسبة سجلت منذ 1983.
- منطقة اليورو سجلت نسبة بطالة مقدرة بـ:8.5%.
- العالم العربي سجل 22 مليون بطال أي بزيادة 5 ملايين عاطل[32].

كما يمكن أن نسجل بعض من معدلات نمو الناتج الإجمالي لبعض الدول.

الجدول: يوضح معدلات نمو الناتج الإجمالي لبعض الدول.

البلدان	معدلات نمو النتاج الوطني الخام بالمئة	2007	2008
المجموعة الأولى	فرنسا	2,1	1,8
	ألمانيا	2,6	1,9
	بريطانيا	3,0	1,8
	إيطاليا	1,4	0,5
	منطقة اليورو	2,6	1,7
	الولايات المتحدة الأمريكية	2,2	1,2
	اليابان	2,1	1,7
المجموعة الثانية	البرازيل	5,4	4,8
	الصين	11,9	10,0
	الهند	8,7	7,8
	روسيا	8,1	7,5

المصدر: بوعشة مبارك، "الأزمة المالية، الجذور والأسباب والآفاق"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس،سطيف-الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن آثار هذه الأزمة ظهرت جليا في الدول الرأسمالية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر دولة اقتصادية، ومن خلال معدل متوسط نمو الناتج الإجمالي للمجموعة الأولى من الدول والتي سجلت نسبة 2,28% سنة 2007 و1,51% سنة 2008, أما المجموعة الثانية من الدول فقد سجلت نسبة متميزة مقارنة بالمجموعة الأولى حيث حققت سنة 2007 معدل نمو الناتج الإجمالي مقدر بـ8,52% وسنة 2008 نسبة 7,27%، ويلاحظ من خلال هذا الفارق أن هذه الدول لم تتأثر بالأزمة بالشكل الذي تأثرت به المجموعة الأولى، لأن هذه الدول مازالت تنتهج في سياساتها الإنمائية واستراتيجياتها على تبني تدخل الدولة في جميع النشاطات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وبسط سيطرتها على القطاعات الحيوية خاصة المالية منها.

9-بعض الطروحات العلاجية للأزمة: إن الأدبيات الاقتصادية تثير الجدل الدائر حول إلقاء كل اللوم والمسؤولية على النظام الرأسمالي، فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته في الاقتصاد وفي ذلك يرى **مينسكي**: إن القطاع المالي الرأسمالي يتميز بالهشاشة وهذه الهشاشة تؤثر في تزايد خطورة حدوث الأزمات المالية في ذلك القطاع[33].

كما يمكن أن نختزل أسباب الأزمة المالية في المقولة التي تقدم بها الاقتصادي **موريس آلية**: الـذي قـال**«إن النظـام الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويبا كاملا وعاجلا»**، كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات أن: **(النظام الاقتصادي العالمي الجديـد يقـوم علـى مبـادئ تقـود إلـى إفلاسه)**[34].

1-إن الإختلالات التنظيرية التي ميزت الأنظمة والاجتماعية والاقتصادية وخصوصا الرأسمالية ساهمت فـي إحـداث أزمات متعددة ودورية التي كانت تميز الأنظمة الرأسمالية حينها مما نتج عنها أزمة الكساد الكبير التـي حصـدت الأخضر واليابس وكانت لأفكار كينز الأثر المباشر في الحد من حدة هذه الأزمة وآثارها وذلك عـن أفكـاره التـي تدعو إلى تدخل الدولة كعون اقتصادي مهم في توفير وتفعيل الاستثمارات في المشاريع الاجتماعية بصـفة خاصـة التي تتميز بالعمالة الكبيرة والتي لها صلة بالبنية الأساسية للاقتصاديات الدول وقد أدى فعليا إلى الحد مـن الأزمـة وخاصة التقليص من حدة البطالة بشكل كبير جدا (الاستثمار في المشاريع العامة).

2-إن الاختلالات واللاتوازنات التي شهدها النظام الاشتراكي والذي كان نقيضا تماما لأسس النظام الرأسمالي أدى إلـى الإهمال وهدر القدرات العمومية الخاصة بالاستثمارات الاقتصادية، هذا الهدر أدى إلى إفلاس هذا النظـام وتعالـت الأصوات إلى إصلاحات منها إعادة الهيكلة والاستقلالية، وبتأزم الأوضاع أكثر تعالت الأصوات إلى الـدعوة إلـى الحرية وإلى مبادئ اقتصاد السوق الحر.

3-إن التمايز بين الطرحين أدى إلى بروز طروحات جديدة وحديثة تعتمـد علـى المقومـات البشـرية والاقتصـادية للمجتمعات خاصة حديثة الاستقلال وكانت النماذج الانمائية الأسس التي اعتمد عليها هذه المجتمعات في النهـوض باقتصادياتها وبمجتمعاتهم اقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

وكان هذا الطرح الأكثر واقعيا الذي يمزج بين الطرح الرأسمالي والطرح الاشتراكي والذي يقترب منه الطـرح المتمثل في النماذج التنموية إلا أنها تتصف بالخصائص التي تميز كل مجتمع عن الآخر.

أي أن لكل مجتمع خصائصه وفعالية هذه النماذج فيها وكان في ذلك الطرح الإسلامي الذي يتناسب ويتوافق مع هذه النماذج الذي يعطي للقطاع الخاص ماله وما عليه وللقطاع العام خصوصياته ماله وما عليه، وللمجتمع كذلك مالـه وما عليه.

انطلاقا من التنمية البشرية وصولا إلى التنمية االقتصادية ومنه إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

الخلاصة:

ان تحقيق التنمية وشروطها في ظل الإختلالات والأزمات التي تطفوا على السطح في كل مرة ما هي إلا دليـل عن وجود ثغرات منها ما هو داخلي مرتبط أساسا بالبنية الاجتماعية والثقافية و السياسية والاقتصادية للدول وحكوماتها، ومنها ما هو خارجي مرتبط بالمعاملات الخارجية التي لا تستند إلى المبادئ الإنسانية بل تستند إلى مبادئ البرغماتية.

إضافة إلى السياسات التي لا تتميز بالرؤى الواضحة والمستقبلية تمخض عنه عدم وجود البـدائل الإسـتراتيجية التي يستعان بها في الحد من الإختلالات سوى داخليا أو خارجيا .

قد أدى هدا إلى التأثير عن مسارات التنمية بمختلف أنواعها الاقتصادية منها بالخصوص وهدا أدى إلـى تـدني مستويات الحياتية المعيشية ، خاصة في المجتمعات التي لا تتميز بالمرونة ولم تكن لديهم وجهـة نظـر إسـتراتيجية لمواجهة الأزمات.

ونتيجة لدلك فإننا صغنا بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها للتخفيف والحد من بعض الأزمات وأهمها:

1-عند تبني أي نماذج أو مخططات إنمائية يستوجب الدراسة المعمقة والاستشارة المتخصصة في دلـك انطلاقـا مـن استشارات الجماعات المحلية في إعداد البرامج الإنمائية على مستوى محلي وجهوي ووطني.

2-منح صلاحيات واسعة للجماعات المحلية مع مراعاة الظروف والخصوصيات لتلك الجماعات .

3-يجب أن تكون البرامج الإنمائية ذات بعد إستراتيجي أي يجب أن تكون مرنة حتى يسهل التكيف مع الظروف والمستجدات.

4-السعي والبحث عن الأطر والمجالات التي تهيكل المجتمعات انطلاقا من الاستثمار في العنصر البشري ودلك بتنميته في مختلف المجالات وهدا يساعد بشكل فعال في التحمل والسيطرة على الأزماتى بشكل منظم وإيجابي .

5-برمجة خطط إستراتيجية تتماشى مع نوع وحجم الأزمات بمشاركة جميع الفئات الاجتماعية انطلاقا من القاعدة إلى القمة ثم التحول من القمة إلى القاعدة في شكل هرمي.

6-تبني الأطروحات الحديثة للنهوض بالتنمية ودلك ضمن الرؤى الإسلامية الحديثة التي تبناها بعض الغربيين ومن بينها منح على سبيل المثال منح القروض بفائدة صفرية لتشجيع التنمية بصفة عامة .

تبني أسس التكافل الاجتماعي بمعناه الواسع خاصة عند حدوث الأزمات كونها تشكل أحد الأسس والروافد الفاعلة في الحد والتقليل من مؤثرات الأزمات حيث يراعى فيها الجوانب الإنسانية الاجتماعية بدل الجوانب المصلحية الضيقة.

الهوامش والمراجع:

***القرآن الكريم.**

1-**طيب سليمان مليكة،** إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البليدة الجزائر، العدد 39، 2008.

2- **ناصر مراد،** "الأزمة المالية العالمية، الأسباب والآثار وسياسات مواجهتها، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة فرحات عباس سطيف-الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

3-**مصطفى العبد لله،** "الأزمة والدورات الاقتصادية"، تاريخ الإطلاع: 2010/02/20, على الربط:
doc .obhatatoo.nettona/imn/doc/4dec3.doc

4- مصطفى العبد لله، نفس المرجع.

5- مصطفى العبد الله، نفس المرجع.

6- **يوسف عبد الله الزامل وبوعلام بن جيلاني،** "النظرية الاقتصادية الإسلامية اتجاه تحليلي"، الطبعة الأولى، دار عالم الكتاب، الرياض-السعودية، 1996, ص: 18.

7- يوسف بن عبد الله الزامل و بوعلام بن جيلاني، مرجع سابق، ص ص: 18, 19.

8- يوسف بن عبد الله الزامل وبوعلام بن جيلاني، مرجع سابق، ص ص: 18, 19.

8- **زياد عربية،** الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، تاريخ الإطلاع: 2010/05/15، على الرابط:
www.an.noor.com/index.php?option=com_content&task=°viewid=7969&itemid=29.

9-زيادة عربية، مرجع سابق.

10-زيادة عربيه،مرجع سابق.

11-زياد عربية، مرجع سابق.

12- زياد عربية، مرجع سابق.

13-**أ.أ.بلجوك،** "الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة"،ترجمة علي محمد تقي عبد الحسني القندوسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص: 254.

14-أ.أ. بلجوك، نفس المرجع، ص ص: 254, 256.

15- ناصر مراد، نفس المرجع.

16- **وليد أحمد صافي وشقير نوري موسى،** "الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاستثمارات المالية والحقيقية، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان حساب للأوراق المالية"، الملتقى الدولي الرابع، الجزائر، 2009.

17-**عبد الغني بن محمد**، "الأزمة المالية العالمية"، سلسة أتعرف على، دار البحار للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 8.

18- **قدي عبد المجيد والحوزي جميلة**، "الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثماراتالأجنبية المباشرة حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع، جامعة الجزائر، الجزائر 2009.

19-قدي عبد المجيد والحوزي جميلة، نفس المرجع.

20- عبد الغني بن محمد، نفس المرجع، ص: 9.

21-**رمزي زكي**، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، العدد 226, أكتوبر 1997، ص: 320.

22-رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص: 322،321.

23-رمزي زكي، مرجع سابق، ص 323.

24- رمزي زكي، مرج سابق، ص ص: 223, 229.

25- **محمد عبد الله المومني**، "دور الأبعاد السلوكية لإدارة الوحدات الاقتصادية في القياس والإيضاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية، دراسة نظرية"،الملتقى الدولي الرابع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

26- **يوسف أبوفارة**، "ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وانعكاساتها على الدول النامية"، الملتقى الدولي الرابع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

27- يوسف أبوفارة، نفس المرجع.

28- **صالح العلي**، "أثر الأزمة المالية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، تاريخ الإطلاع: 2010/02/20, على الرابط: www.syreanawkkaf.org/articles/file/alslam/3-2.doc.

29- يوسف أبو فارة، مرجع سابق.

30- صالح العلي، مرجع سابق.

31- صالح العلي، مرجع سابق.

32-عبد الغني بن محمد، مرجع سابق، ص: 10.

33-**حسين شحاته**، "الأزمة الاقتصادية الأسباب والبدائل"، تاريخ الإطلاع:2010/02/20،على الرابط: www.islamonline.net/serrirt/.